

## طمأنت اليمنيين بقرب انفراج الأزمة بدون عنف القطاع الخاص يعلن عن مبادرة لتنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية

بأمانة العاصمة عن قلق القطاع الخاص بكل شرائحه وشركائه وأفراده واهتمامهم بالتطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة اليمنية التي تنعكس على الوضع الاقتصادي وتحيط محاولات استعادة الوطن عافيته وعودة الأعمال إلى مرحلة النمو والإنتاج. مضيفاً: حرصاً من قيادة الاتحاد على المشاركة مع كافة شرائح المجتمع في ترسيخ الاستقرار السياسي والاقتصادي قام فريق من قيادات القطاع الخاص بالتواصل والتشاور مع القيادة السياسية والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة بهدف الاطلاع على مسببات الأزمة القائمة حالياً بحيادية وموضوعية على أمل الوصول إلى حلول حضارية سلمية مرضية للجميع تخدم المصلحة العليا للوطن.

التجارية الصناعية عبد الرحمن ثابت قيام الاتحاد العام بهذه الخطوة إلى استئجارهم للظرف العسير الذي يمر به اليمن ولما يمكن أن توول إليه الأمور إذا استمرت في التصعيد، الأمر الذي حتم على قيادة الاتحاد العام للقطاع التجاري الصناعية القيام بواجبهم كمواطنين قبل أن يكونوا رجال أعمال يمنيين عدم الوقوف موقف المتفرج مما تشهده العاصمة صنعاء من أحداث.

الثورة الاقتصادية / أحمد الطيار أعلنت قيادة الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية عن قيادتها لمسار تصالحي لإنهاء الأزمة الحالية في اليمن تقوم على تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية لخدمة المصلحة العليا للوطن وتحقيق الرخاء والطمأنينة للمواطن اليمني من خلال الحكم الرشيد في دولة المواطنة المتساوية.

13

الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435 هـ - 9 سبتمبر 2014م العدد 18191  
Tuesday : 14 Thu-Alqedah 1435 - 9 September 2014 - Issue No. 18191

11

أغلبها نسخة مكررة من بعضها وليست متوافقة مع سوق العمل

12

الجامعات الخاصة كنز استثماري!!

الثورة

# الاقتصادي

www.alhawranews.net

## تحذيرات دولية من تفاقم الأوضاع الاقتصادية نتيجة الأزمة السياسية

الحساب الجاري والنمو الاقتصادي. وتعود الزيادة الحادة في عجز الموازنة بعد عام 2011 طبقاً لتقرير البنك الدولي إلى زيادة الإنفاق الحكومي استجابة للضغوط الاجتماعية والسياسية، وبخاصة دعم الوقود والغذاء وأجور القطاع العام.

### صددمات

يقول البنك الدولي: لا يمكن الاستمرار بهذا النمط من الإنفاق الحكومي المتزايد، لا سيما وأن العائدات الحكومية تراوح مستوياتها، ولا تتسم العائدات الحكومية بالتنوع حيث تعتمد البلدان السبعة على منتج واحد للتصدير، ما يجعل مصدر عائداتها معرضاً بشدة لصددمات الأسعار الخارجية. وفي ما يخص الإنفاق، فإن الدعم العام للوقود يمثل جزءاً ضخماً من الإنفاق الحكومي، وبالإضافة إلى كونه عبئاً على المالية العامة، يستفيد الأثرياء من الدعم أكثر من الفقراء. ويمثل هذا الدعم أكثر من 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وما لا يقل عن 20 في المائة من إجمالي الإنفاق في أغلبية البلدان السبعة المذكورة في التقرير.

وبحسب البنك الدولي فإن القطاع الخاص ليس قطاعاً قوياً بسبب ضعف البيئة الرقابية وضعف إمكانية الحصول على الائتمان. ويتسم القطاع العام، بما فيه الشركات المملوكة للدولة، بالضخامة مع عدم قدرة القطاع الخاص على النمو.



ويرى البنك أن تنامي العجز المالي زاد من عملية الاقتراض، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الاختلالات في الاقتصاد الكلي. وترجع مشكلة العجز الضخم في الموازنة إلى ما قبل أحداث العام 2011 والتي كان لها تأثير سلبي على التضخم ورصيد

دفع النمو وخلق فرص عمل. ولهذا العامل الأخير أهمية كبيرة بسبب الأعداد الضخمة من المواطنين، لا سيما الشباب الأكثر تعليماً، الذين يعانون من البطالة ويدفعون للعمل في القطاع غير الرسمي.

من إمكانياته، و حيز محدود في المالية العامة نتيجة تنامي عجز الموازنة وارتفاع الدين العام وتراجع الاحتياطي الأجنبي ما أدى إلى تقلص المدخرات المتاحة للاستثمار العام والخاص، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص الذي يعجز عن

تعاني اليمن من تحديات اقتصادية صعبة خلال الفترة الراهنة وأزمات واضطرابات حادة في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية تلقي بظلالها على الحياة المعيشية المتدنية للمواطنين وتفاقم معدلات الفقر والبطالة وتهديد السلم الاجتماعي وإيقاف عجلة التنمية.

### كتب / محمد راجح

تقريباً) وهو أقل مستوى لها منذ يونيو 2012م، الأمر الذي يضع الاحتياطي النقدي مهدداً بالنفاد بسبب تأزم الأوضاع والتحديات الاقتصادية الراهنة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن اليمن ستسحب ما لا يقل عن ثلث احتياطياتها الأجنبية عام 2015م إذا استمرت الأوضاع الحالية.

ويرى خبراء أن الاضطرابات السياسية والأمنية أثرت سلباً وبشكل كبير في النمو الاقتصادي الكلي ومدخلاته القطاعية المختلفة، فضلاً عن تداعياتها على الجوانب الاجتماعية وتفاقم مشكلات الفقر التي تجاوزت معدلاته 50% والبطالة التي وصلت إلى ما بين 40-35% والحرمان وسوء التغذية الذي طالت تقريباً نصف السكان، والبعض الآخر وصل إلى حوالي 36% من سكان اليمن، وهذه الأرقام تنذر بخطورتها في حالة استمرار تدهورها على المجتمع وتفاقم أزماته المختلفة.

### تقلص المدخرات

يواجه سبعة بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بينها اليمن وفقاً لحدث تقرير صادر عن البنك الدولي الموجز الاقتصادي الفصلي الخاص بالتوقعات والتكهنات والحقائق الاقتصادية "نمو متقلب ما زال أقل بكثير

وتزداد الأزمة الاقتصادية في اليمن تفاقماً مع ارتفاع حدة الاعتداءات على موارد البلد المتعددة، وأهمها الاعتداءات المتواصلة على أنابيب النفط والغاز وتأثير ذلك على تدني الإيرادات وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

ويكشف تقرير اقتصادي حديث عن تحديات وصعوبات اقتصادية بالغة تواجهها اليمن وأهمها الارتفاع الحاد في العجز المالي وضعف بيئة الأعمال. وانفتحت اليمن بحسب ارفع مؤسسة مالية دولية "ثلث العائدات على دعم الوقود والغذاء عام 2013م، وفي العام ذاته تجاوزت الأجور والرواتب 60% من إجمالي الإنفاق الحكومي باليمن. ويدفع العجز المتنامي في المالية العامة إلى السحب من الاحتياطي الأجنبي مع تراجع عائدات الصادرات النفطية بشكل كبير وتعرضها باستمرار للاعتداءات وتأزم الأوضاع السياسية والازمات الراهنة.

كما أن استمرار تعرض خط أنابيب النفط في اليمن لأعمال التخريب، يؤثر على صادرات النفط ويؤدي إلى تراجع الاحتياطي الأجنبي للشهر الخامس على التوالي إلى 4.6 مليار دولار في مايو 2014م (ما يكفي أربعة أشهر من الواردات

## استيراد 76.7% من احتياجات اليمن من الديزل

### الثورة / عبدالله الخولاني

تشكل الواردات من المشتقات النفطية عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع تكاليف الدعم الحكومي في ظل محدودية الطاقة التكريرية للصافي المحلية وهو ما انعكس سلباً على حجم الواردات من المشتقات النفطية والتي تجاوزت 76.7% من حجم الاحتياجات للسوق المحلية من مادة الديزل خلال العام 2013م.

وطبقاً للدراسة الصادرة عن المرصد الاقتصادي للدراسات ومنظمة فريدرش الألمانية والموسومة بعنوان رفع الدعم عن المشتقات النفطية (الخيارات والمعالجات) للخبير الاقتصادي عبدالمجيد البطلي، فإنه يتم تغطية احتياجات الاستهلاك المحلي عبر الواردات من الخارج حيث بلغت نسبة تغطية الواردات للاستهلاك المحلي حوالي 64% في المتوسط خلال الفترة 2005-2013م وتستورد اليمن في المتوسط حوالي 64.3% لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي من الديزل من الخارج خلال نفس الفترة، الأمر الذي يكلف

دولار عام 2012م في حين بلغت قيمة واردات مصافي عدن من المشتقات النفطية 2.84 مليار دولار وهذا يعني أن الفارق بين قيمة صادرات اليمن من النفط الخام والواردات من المشتقات النفطية بلغت 1.1 مليار دولار فقط لا غير خلال نفس العام.

وبحسب البطلي فإن استمرار الوضع السابق على ما هو عليه من تراجع كميات إنتاج النفط الخام وكذلك حصة الحكومة منه من جهة وتزايد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية ومن ثم الواردات من الخارج من جهة أخرى، فسيتربن على ذلك استنزاف حصيللة الدولة من النقد الأجنبي بما يشكل ضغوطاً قوية على كل من الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي ومن ثم سعر صرف العملة الوطنية وقوتها الشرائية. وبعد ذلك سيتم اللجوء لاستخدام التدفقات غير النفطية من النقد الأجنبي لاستيراد المشتقات النفطية وسيكون ذلك بمثابة كارثة اقتصادية. وهذا الوضع يستحث الخطى نحو بناء مصاف جديدة وتوسيع الطاقة التكريرية للمصافي الحالية.

معظم حصتها من عائدات صادرات النفط الخام في تغطية فاتورة واردات المشتقات النفطية من الخارج، فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة صادرات الحكومة من النفط الخام 3.94 مليار

المشتقات مجدداً إلى حوالي 2.8 مليار دولار في السنوات التالية بسبب ارتفاع أسعارها الدولية. ويؤكد الخبير البطلي أن الحكومة أصبحت في السنوات الأخيرة تستخدم

مليارات دولار عام 2008، ثم انخفضت نسبياً عام 2009 متأثرة بانخفاض الأسعار العالمية للنفط ومن ثم أسعار المشتقات ارتفعت من حوالي 260 مليون دولار عام 2001 إلى ذروتها بحوالي 3

الاقتصاد الوطني بمبالغ كبيرة من النقد الأجنبي. وأشارت إلى أن قيمة فاتورة واردات المشتقات ارتفعت من حوالي 260 مليون دولار عام 2001 إلى ذروتها بحوالي 3

